

# سلطنة عمان

## التقرير العالمي للحرية الدينية للعام 2008 (صدر عن مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل)

ينص النظام الأساسي للدولة وحسبما يتنامى مع العرف والتقاليد على أن الإسلام هو دين الدولة وبأن الشريعة هي مصدر التشريع. كما يمنع التمييز على أساس العقيدة وينص كذلك على حرية ممارسة الشعائر الدينية طالما أن تلك الممارسات لا تخل بالنظام العام. ساهمت سياسات الحكومة في الممارسة الحرة عموماً للشعائر الدينية، ولكن ضمن معايير محددة وضعت قيوداً على هذا الحق من الناحية العملية.

لم يحدث تغيير على وضع احترام الحكومة للحرية الدينية خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير، وبشكل عام فقد استمرت الحكومة في حماية حرية ممارسة الشعائر الدينية. وبالرغم من أن وزارة الأوقاف والشؤون الدينية أصدرت تعليمياً في شهر مايو/2006 أضفت من خلاة صيغة رسمية على قائمة الممنوعات التي لم تكن مكتوبة في السابق والخاصة بالتجمعات الدينية في أماكن غير دور العبادة التي تصادق عليها الحكومة، إلا أن الحكومة لم تطبق المنع بشكل جاد.

لم ترد أي تقارير عن حالات استغلال اجتماعي أو تمييز على أساس الإنتماء أو الاعتقاد الديني أو على ممارسة الشعائر الدينية.

تقوم حكومة الولايات المتحدة بمناقشة قضايا الحرية الدينية مع الحكومة وذلك كجزء من سياساتها الشاملة لتعزيز حقوق الإنسان.

### القسم 1: التوزيع السكاني حسب المعتقدات الدينية

تبلغ المساحة الكلية للبلاد 119,498 ميلاً مربعاً ويبلغ عدد السكان نحو 2.6 مليون نسمة، منهم 1.9 مليون عمانى. لا تحظى الحكومة بأرقام احصائية رسمية عن الانتماءات الدينية للسكان، ولكن معظم العُمانيين مسلمون إما إباضيون أو سنيون. يشكل المسلمون الشيعة أقلية صغيرة العدد إلا أنها متاجنة ومتကاملة ولا يزيد مجموعها عن نسبة 5 في المائة من مجموع السكان، وتتركز في منطقة العاصمة وعلى الساحل الشمالي للبلاد. إن الإباضية، وهي أحد المذاهب الإسلامية الذي يتميز عن المذهب الشيعي أو المذاهب السننية، كان من الناحية التاريخية المذهب الديني الأكثر شيوعاً في البلاد، وينتمي السلطان إلى المذهب الإباضي.

تشكل كل من الطوائف غير المسلمة أقل من 5 بالمائة من مجموع السكان وتشمل مختلف طوائف الهندوس، والبوذيين، والسيخ، والبهائيين، والمسيحيين. يتتركز المسيحيون في المناطق الحضرية الكبرى لمسقط، وصحار، وصلالة ويمثلهم الكاثوليك الرومان، والأرثوذكس الشرقيون، ومختلف التجمعات البروتستانتية. تميل هذه المجموعات لتنظيم علاقاتها مع بعضها البعض على أساس لغوية وعرقية. هناك أكثر من 50 مجموعة وزمرة ومجتمع مسيحي مختلقة في محافظة مسقط العاصمة. غالبية غير المسلمين هم من غير المواطنين وينتمون إلى فئة العمال المهاجرين من منطقة جنوب آسيا، بالرغم من وجود جاليات صغيرة من الهنود والهندوس والمسيحيين الذين حصلوا على الجنسية العمانية.

## القسم 2: وضع الحريات الدينية

### الإطار القانوني السياسي

ينص النظام الأساسي للدولة على أن الإسلام هو دين الدولة وبأن الشريعة الإسلامية هي مصدر التشريع. كما يمنع التمييز بين الأشخاص على أساس العقيدة أو الهوية الدينية وينص كذلك على حرية ممارسة الشعائر الدينية طالما أن تلك الممارسات لا تخل بالنظام العام. يسمح للجاليلات غير المسلمة أن تمارس شعائرها دون تدخل في دور أقيمت على أراضٍ وهبها السلطان لغرض إقامة الشعائر الدينية الجماعية. في شهر مايو / 2006، أصدرت وزارة الأوقاف والشؤون الدينية تعديلاً لفادة النشاط الديني من غير المسلمين وللبعثات الدبلوماسية غير المسلمة تؤكد من خلاله على حق الأشخاص في حرية ممارستهم أنشطتهم الدينية بما يتوافق مع قيمهم وعاداتهم وتقاليدهم؛ إلا أن التعليم أفادهم بأنه لا يسمح بإقامة التجمعات ذات الطابع الديني في المنازل الخاصة أو في أي أماكن أخرى غير دور العبادة المصرح بها من قبل الحكومة؛ غير أن الحكومة لم تطبق ذلك المنع بشكل فعال. كما أن التعليم، والذي أضفى صبغة رسمية لسياسة غير مكتوبة كانت تتبناها الحكومة، اشترط الحصول على موافقة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية قبل إصدار منشورات كما فرض قيوداً على توزيع أي منشورات بين أعضاء أي من تلك الجماعات.

لا يعتبر القانون العماني الردة جريمة يعاقب عليها. ولكن وبشكل عام يواجه المواطنون الذين يرتدون عن الإسلام لإعتناق ديانة أخرى مشاكل بموجب قانون الأحوال الشخصية العماني وتنظيم أوضاع الأسرة، والتي تحرم الأب الذي يرتد عن دين الإسلام من حقه في حضانة أبنائه. لا ينص القانون على تحريم الترويج للديانات الأخرى، إلا أن وزارة الأوقاف والشؤون الدينية تقوم بمنع الأشخاص أو الجماعات التي تمارس الترويج في حالة تقيتها أي شكوى. تفرض المادة 209 من قانون الجزاء عقوبة السجن والغرامة على أي شخص يسب الله أو أنبيائه علينا، أو يرتكب جريمة إهانة الأديان أو المعتقدات سواء شفاهة أو كتابة، أو يخل به، أو يسبب إزعاجاً لجتماع ديني مصرح به؛ يمكن أن تستخدم هذه المادة لنقييد التعبير الديني. ولكن لم ترد أي نصائح عن أي محاكمات تحت هذا القانون خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير. تقوم الوزارة باستعراض ومراجعة كافة المواد الدينية المطبوعة المستوردة قبل الموافقة عليها.

تطبق المحاكم المدنية العمانية القوانين التي تحكم العلاقات الأسرية والأحوال الشخصية وذلك حسب قانون الأحوال الشخصية وقانون تنظيم العلاقات الأسرية المستمد من مبادئ الشريعة الإسلامية. تستثنى المادة 282 من القانون غير المسلمين من هذه الأحكام حيث تسمح لهم بتطبيق قوانينهم ونظمهم الدينية الخاصة بأوضاعهم الأسرية أو أحوالهم الشخصية. يجوز للMuslimين الشيعة في البلاد حل قضاياهم الخاصة بأوضاع الأسرة والأحوال الشخصية من خلال اللجوء للفقه الشيعي وخارج إطار المحاكم، إلا أنهم يحتفظون بحقهم في حالة قضاياهم إلى المحاكم المدنية في حالة عدم توصلهم لحلول مرضية.

يجب تسجيل كافة المنظمات الدينية لدى وزارة الأوقاف والشؤون الدينية التي تمنحها تصريحاً. تعرف الوزارة بالكنيسة البروتستانتية العمانية، والأسقفيّة الكاثوليكية العمانية، ومركز الأمانة (ويُعني بشئون مابين الطوائف المسيحية)، وجمعية مهاجن الهندوكيّة، وشركة أنوار الغبراء للتجارة في مسقط (سيخ) كرعاة رسميين لشئون الجاليات غير المسلمة. يجب على الجماعات التي تسعى للحصول على التصريح أن تطلب تخصيص مكان للاجتماعات والعبادة من أحد هذه المنظمات الراعية، والتي تكون مسؤولة عن تسجيل انتماء المجموعة العقائدية، وأسماء قادة الجماعة، وعدد الأعضاء النشطاء وتقديم هذه البيانات إلى الوزارة. كان أعضاء الجاليات غير المسلمة يتمتعون بالحرية في الاتصال بزملاء ملتهم في الخارج وكذلك بحرية السفر للخارج لأغراض دينية. سمحت الحكومة بدخول رجال دين إلى البلد لأغراض تتعلق بالتعليم أو قيادة ممارسة الشعائر الدينية، حيث يزورون البلاد تحت كفالة منظمات دينية مصرحة والتي يجب عليها التقدم بطلب بذلك إلى وزارة الأوقاف والشؤون الدينية قبل شهرين على الأقل من موعد زيارة رجل الدين.

يقول مسؤولون بوزارة الأوقاف والشؤون الدينية بأنه لا توجد قيود على عدد الجماعات التي يمكن منحها تصريحاً. يجب على الجماعات الدينية الجديدة التي لا تتنمي لأي من الجاليات الأساسية أن تحصل على موافقة الوزارة قبل أن تحصل على التصريح. بينما لم تقم الحكومة بنشر الأنظمة أو القوانين أو المعايير التي تمنح الموافقة بموجبها، فإن الوزارة وبشكل عام تأخذ في الاعتبار حجم الجماعة، ونظمها الديني أو العقائدي، وتتوفر فرص العبادة الأخرى وذلك قبل أن تمنح الموافقة. تبني الوزارة معايير مشابهة قبل أن تمنح موافقتها على تكوين وقيام جماعة مسلمة جديدة. على حسب النظم الحكومية يجب أن تبني المساجد بحيث لا تقل المسافة بين جامع وآخر عن 1 كيلومتر وأن تبني فقط على أراضي مملوكة للحكومة.

يجب أن يحصل قادة العمل الديني من كافة المعتقدات على تصريح من الوزارة. للوزارة نظام سائد لمنح التصاريح للأئمة المسلمين، ويمنع الأعضاء العاديون غير الم المصرح لهم من أن يؤمّوا الصلوات في المساجد. يجوز للأعضاء العاديين في الجاليات غير المسلمة أن يقودوا شعائر العبادة في حالة تصنيفهم كقادة ضمن استماراة تصريح مجموعتهم الدينية. يمنع الأجانب القادمون على تأشيرة زيارة تقديم الوعظ أو التدريس أو قيادة الشعائر الدينية.

تدريس الدين الإسلامي إجباري ضمن المنهج الأساسي في كافة مدارس التعليم العام من الروضة حتى الصف الثاني عشر. يسمح للطلاب غير المسلمين بالخروج من نظام المدارس العامة والإلتحاق بمدارس خاصة لا تدرس الدين الإسلامي.

أعضاء المؤسسات العسكرية من غير المسلمين يتم أيضاً استثناؤهم من تلقي الدراسات الإسلامية الإجبارية. يوجد في القواعد العسكرية مسجد واحد على الأقل مع وجود إمام لكل مسجد لراحة العسكريين بكل قاعدة. تخصص المرافق التربوية نحو ثلاثة حصص في الأسبوع لتدريس مواد إسلامية. في حين أن أعضاء المؤسسات العسكرية من غير المسلمين لا يمنعون من ممارسة الشعائر الخاصة بدياناتهم، إلا أن المؤسسة العسكرية لا توفر لهم أماكن بديلة لممارسة تلك الشعائر في القاعدة.

قامت الحكومة برعاية منتديات ناقشت مختلف تفسيرات المذاهب الإسلامية، كما قامت الحكومة وبشكل منظم برعاية منتديات حوار بين الديانات، وسمح بوجود جماعات أهلية لترويج الحوار بين الأديان طالما أن المناقشات لا تتشكل محاولة لإرتزاق المسلمين عن معتقداتهم الإسلامية. خلال الفترة التي يعطيها هذا التقرير استضافت وزارة الأوقاف والشؤون الدينية العديد من رجال الدين والمحاضرين المسيحيين والمسلمين من شتى المذاهب الدينية للتحاور في العلاقة بين الأديان ومبدأ التسامح في التعاليم الإسلامية.

تحتفي الحكومة بمناسبات عيد الأضحى، ورأس السنة الهجرية، وذكرى مولد النبي محمد، وذكرى الإسراء والمعراج، وعيد الفطر، وتعتبرها أعياداً رسمية.

## القيود على الحريات الدينية

بينما احترمت الحكومة، وبشكل عام، الحريات الدينية، فإن بعض الإجراءات والسياسات الحكومية وضع قيوداً على الممارسة الدينية.

الحظر المفروض على الممارسات الجماعية لشعائر العبادة في المساكن الخاصة أو الأماكن الأخرى فرض قيوداً على قدرة بعض أتباع الملل الذين يقيمون بعيداً عن تلك الأماكن المخصصة أو أولئك الذين لا يملكون وسيلة نقل موثوقة وحرمهم من ممارسة شعائرهم في جماعة أو المشاركة في مناسبات دينية جماعية. طبقة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية منع ممارسة الشعائر الدينية الجماعية في غير الأماكن المصرح بها فقط عندما تلتقت شركاؤها بذلك. خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير وردت تقارير بأن الوزارة أوقفت العديد من الجماعات ومنعهم من اللقاء. بشكل عام، التزمت الكنائس والمعابد طوعياً بما جاء بتعليم الوزارة الصادر في شهر مايو/2006، واتخذت خطوات لتطبيق المحظورات بين المجموعات التي تخضع لكتافتها ووفرت أماكن ضمن مجتمعاتها من أجل ممارسة شعائر العبادة؛ بيد أن انعدام المساحة الكافية في الأماكن الحالية المرخصة من قبل الحكومة لإقامة الشعائر الدينية الجماعية، علاوة على قوائم الانتظار الطويلة لاستخدام هذه المرافق، أدت وبشكل ملحوظ لتقييد عدد الجماعات التي تستطيع أداء دورها. واجهت الجماعات خارج الطوائف الدينية الخمسة المعترف بها أحد خيارات الممارسات الجماعية لشعائرها الدينية أو أن تختلف سياسة الحكومة.

منحت وزارة الأوقاف والشؤون الدينية عدداً محدوداً من "تأشيرات الكنيسة" لرجال دين محترفين من غير المسلمين. إلا أن بعض قادة هذه الجماعات زعموا أن العدد المصدق عليه من رجال الدين غير كاف لتلبية الطلب لممارسة شعائر العبادة ولذلك أدى لتقييد النمو الطبيعي لهذه الجماعات.

قامت وزارة الأوقاف والشؤون الدينية بمراقبة خطب المساجد للتأكد من أن الأئمة لم يناقشوا مواقيع سياسية. توقعت الحكومة أن يلقي جميع الأئمة خطبهم مع التقيد بالنصوص القياسية التي توزعها شهرياً وزارة الأوقاف والشؤون الدينية.

لم ترد أي تقارير عن وجود سجناء أو معتقلين دينيين في البلاد.

## التحول الديني القسري

لم ترد أي تقارير عن حالات تحول ديني قسري، بما في ذلك حالة أطفال مواطنين أمريكيين تم اختطافهم أو نقلهم بطريقة غير قانونية من الولايات المتحدة، أو عن رفض السماح لعودة لمثل هؤلاء المواطنين إلى الولايات المتحدة.

## التحسن والتطور الإيجابي في مجال احترام الحريات الدينية

وفرت الوزارة مساحة إضافية من الأرض تبلغ 4000 متر مربع (نحو 43000 قدم مربع) لأحد المجمعات المسانية في مسقط لتسهيل خطط المجمع التوسعية وكحل لمشكلة ضيق المساحة التي قيدت ممارسة الشعائر الدينية. كما وفرت وزارة المالية تمويلاً لعدد من التجمعات غير المسلمة من أجل إعادة بناء مرافق عبادة كانت قد تضررت جراء الإعصار الذي ضرب البلاد في شهر يونيو/2007.

## القسم 3: حالات الاستغلال والتفرقة الاجتماعية

لم ترد أي تقارير عن حالات استغلال أو تمييز اجتماعي على أساس الإنتماء أو المعتقد الديني أو ممارسة شعائر الدين. وبشكل عام لا وجود لأي شكل من أشكال التمييز.

خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير رصدت بعض حالات معاداة السامية من خلال وسائل الإعلام الخاصة حيث نشرت رسومات كارتونية معادية للسامية تبين صوراً نمطية وسائلية عن اليهود إلى جانب رموز يهودية. بشكل أساسي ظهرت هذه التعبير والرسومات في صحيفة "الوطن" الخاصة.

## القسم 4: سياسة حكومة الولايات المتحدة

تناقش حكومة الولايات المتحدة قضایا الحريات الدينیة مع الحكومة في إطار سياستها الشاملة التي ترمي لتعزيز حقوق الإنسان. واصلت سفارة الولايات المتحدة التعبير لوزارة الأوقاف والشؤون الدينية عن قلقها بشأن تعليم الوزارة الصادر في شهر مايو/2006 والذي منع إقامة الشعائر الدينية في جماعة داخل المساكن الخاصة، وحثت الحكومة على النظر في تخفيض القيود المفروضة على إقامة الشعائر الدينية الجماعية خارج المواقع المصرح بها، كما حثتها على اعتماد نطاق أوسع من الجماعات الدينية. عملت السفارة بشكل لصيق مع وزارة الأوقاف والشؤون الدينية من أجل تعزيز الحوار بين الديانات وبين الثقافات المختلفة. في شهر مارس/2008 قام ثلاثة من علماء المسلمين الأميركيين بزيارة للسلطنة ضمن "برنامج حوار المواطن" الذي ترعاه وزارة خارجية الولايات المتحدة حيث التقوا مع مختلف القطاعات لمناقشة التعاليم الدينية والإسلام في الولايات المتحدة. بدعوة من وزارة الأوقاف والشؤون الدينية اقترحت السفارة اسماء ثلاثة من الشخصيات الدينية بالولايات المتحدة للمشاركة في سلسلة المحاضرات التي تنظمها الوزارة في جامع السلطان قابوس الأكبر للعام 2008/2009. كما اجتمع وبشكل منتظم مسؤولو السفارة مع ممثلين عن الطوائف الدينية المسلمة وغير المسلمة لمناقشة ما يثور بخدهم عن الحرية الدينية.